يكن معصية منه فعترض بانه قد ينضب من فعل المكروه ومن فعل
ماهو خلاف الاولى اذا صدر من لا يليق به ذلك كغضبه من تطويل بعض
صلاة الصبح بالقراءة وقد ينضب ممن ينفع منه تغضيبي في فهم الامر
الواضح مثل الذي سأله عن لقطة الابل قال شيخ الاسلام زكريا
وهو اوجه انتهى وهو كلام نفيس جامع بين نظر فات العلماء في كتبهم
كالشفا وغيره ولما انهى الكلام على ما اراد التنزل له من الواجب له تعالى
شرع في ما يستحيل عليه تعالى بعبارة افراده لما لم تكن الاحاطة
باشخاصها ذكر كليا منها اجمالا فقال ويستحيل عقلا بمعنى ان العقل
اذا خلي ونفسه امتنع في حكمه ضد لغة ذي الصفات السابقة
اي منافيها ومخالفاتها بجميع اقسامها السابقة اضدادا في
الاصطلاح او تقابض فان قلت كما استحال اضدادها استحال
ايضا امثالها والا لزم اجتماع المثلين وتنتفي الصفة الواحدة
بالمرة تركه قلت لما قام بمرئي الصفات القائمة به انه تعالى
وجوب الوجود لم يحتج هنا للتنبيه على استحالة ذلك لاستحالة
قدم موجود، فقدم الصفات ومع ذلك لم يترك التعرض للشيء
الحدوث عنها لانا نقول انما نفرضه لبيان تاويل ما يوهم حدوثها
لا لنفي حدوثها كما هو في غاية الوضوح لمن له ادنى ادراك
ثم بين متعلق الاستحالة بقوله في حقه ضمير لله المحدوث عنه
سابقا فان كان في بمعنى على مثل في جذوع النخل بالحق المراد به اسم
من اسمايه تعالى واضافته للضمير بيانية والمعنى ويستحيل ضد
جميع الصفات السابقة على المسمى بالحق الذي هو الله تعالى
وان كانت على معناها الاصلي فالمراد به الواجب له من حق اذا ثبت
والتقدير ويستحيل ضد جميع هذه الصفات السابقة استحالة
معدودة في حقه تعالى وما يجب له فيستحيل عليه العدم والحدوث
وطرو العدم ويسمى النقص والمماثلة للحوادث بان يكون جرما تاخذ
ذاته العلية فذة راس الفراغ او يكون عرضا يقوم بالجرم او يكون في
جهة للجرم او له جهة او بتقيد بمكان او زمان او تتصف ذاته
العلية بالحوادث او يتصف بالصغر او الكبر او يتصف بالاعراض
في الافعال والاحكام وان لا يكون تعالى قائما بنفسه بان يكون
صفة تقوم بمحل او يحتاج اليه بخصص وان لا يكون واحدا بان يكون
مركبا في ذاته او يكون له مماثل في ذاته او صفاته او يكون معه
في الوجود موثر في فعل من الافعال وان يكون عاجزا عن ممكن ما
او ايجاد شيء من الممكنات لوجود مانع عدم ارادته له او وقع

الذهول

الذهول او الغفلة او التغفيل او الطبع والجهل وما في معناه بمعلومية والموت
والصمم والعمى والبكم ولا يخفى وجود الثنائية في هذا الاضداد على
متخمة فان لا افهم لمطهم خطط الخطابة في هذا العلم لا يكتفون فيه بما
عن خاص ولا يملزم عن لازم خشبية افضا فوك كله للجهل يكتفي
من احكامه لحقا الملوازم ولعسر ادخال الجزييات تحت كليها نهائل
يعتنون فيه بمزيد الايضاح على قدر الامكان والاحتياط البليغ
لتطيئة عرايس القلوب ينفايس يواقيت الايمان على انك قد
عرفت ان النظر انما انشار الى التفصيل اجمالا فلا ينوجه عليه
الثنائية اخل كما لا يخفى على منصف تنبيه فد سبق بيان انواع
التقابل اخر مباحث التنزيهات ولا باس بتجديد العهد به على سبيل
الاستطراد بلطيف العبارات فنقول اعلم ان انواع التقابل على طريق
الحكماء اربعة تقابل التضايف وتقابل العدم والملكة وتقابل المتضايفين
وتقابل العدم والملكة فالتضايف عندهم ثبوت امر ونفيه
ثبوت الحركة ونفيها والضدان عندهم معنيان وجوديان بينهما
غاية الخلاف ولا تتوقف عقلية احدهما على عقلية الاخر كالبياض
والسواد واراد وا بغاية الخلاف امتناع صحة الاجتماع بوجه
وبذلك احترزوا عن الخلافين كالبياض مع الحركة فانهما وان كانا
امرين وجوديين مختلفين في الحقيقة ليس بينهما غاية الخلاف
اذ يمكن اجتماعهما في محل واحد بان يكون متحركا كالابيض والمتضايفان
الامران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف وتتوقف عقلية
احدهما على عقلية الاخر كالابوة والبنوة مثلا واراد وا بالوجود
في المتضايفين ان يكون كل منهما ليس معناه عدم كذا لان يكون
موجودا في الخارج عن الذهن اذ من المعلوم عند المحققين ان الابوة
والبنوة امران اعتباريان لا وجود لهما في الخارج عن الذهن والعدم
والملكة ثبوت امر ونفيه عما من شانه ان يتصف به وبهذا الاعتبار
في حايط اعمى لانه من شانه ان يتصف بالبصر عادة وبهذا القيد
فارق هذا النوع التضايفين فان كلا من النوعين وان كان هو
ثبوت امر ونفيه لكن النفي في تقابل العدم والملكة عما
شانه ان يتصف بهما واما اهل الاصول فالتقابل عندهم نوعان تقابل
التضايفين وتقابل الضدين ويجعلون العدم والملكة داخلين
في التضايفين والمتضايفين داخلين في الضدين ولهذا سمعهم
يقولون المعلومات منحصرة في اربعة اقسام المثلين والضدين
والمختلفين والنقيضين لان المعلومين ان امكن اجتماعهما فهما